

التعدد اللغوي والثقافي بالمغرب وإشكالية التنمية

خديجة التوزاني

كلية الادب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول

وجدة . المغرب

الملخص:

ما يلاحظ هذه السنوات الأخيرة هو هذا الاهتمام الكبير الذي أصبح من نصيب اللغة الأمازيغية، بعد أن كانت قد همشت منذ الاستقلال تهميشا ملحوظا، بحيث لم يهتم المغرب بكتابتها وتقعيدها أو إحياء تراثها، إذ انصب كل الاهتمام على تدريس اللغة العربية واللغة الفرنسية ونشرها عبر المغرب، ولم تعر الدولة أي اهتمام لدعم البحث حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين على مستوى الجامعة مثلا، إلا مؤخرا على خلفية خلق المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية المحدث حديثا، ومجموعة من المسالك والماسترات الخاصة بالدراسات الأمازيغية في السنوات القليلة الماضية، وإعادة الاعتبار للأمازيغية ثقافة ولغة في المنظومة التربوية نابع من الإيمان بأن تعزيز تنوع اللغات والتعدد اللغوي في جميع المجالات، ولاسيما في التعليم والثقافة، وفي وسائل الإعلام والحياة العامة، يشكل شرطا لا بد منه لضمان المساواة في الانتفاع بالتعليم والمعارف، والإنصاف المحتمل في مشاركة الجميع في التنمية البشرية.

Summary :

What is noticed in these recent years, is the intense care and the great importance that the Amazigh language is getting and is having, after it was totally marginalised and forgotten since the independence and that was very clear and obvious to everyone. Morocco, represented by its officials, did not care neither give any importance to its writing, neither to its setting as a real language or reviving its heritage and patrimony, and all the merit and care were given to the teaching of the Arabic and French languages and spreading them throughout Morocco. The Moroccan state and governments did not really have any plans to support researches about the Amazigh language and culture at university for instance, until recently, after the recent creation of the Royal Institute of the Amazigh Language, as well as a number of courses and masters, devoted to the Amazigh studies in the past few years. This way, the Amazigh as a culture and a language was revived and its reconsideration was restored in the educational sphere and system, believing that the strengthening of the diversity of languages as well as the linguistic diversity in all the domains and especially in education and cultural, in the media and the public life, constitutes a primordial condition to ensure the equality in benefitting from the education and the knowledge and having the probable equity in making everybody participate in the human development.

الواقع اللغوي في المغرب يمثل تحديا كبيرا يفرض التخطيط اللغوي لأن الخريطة التعبيرية توضح بأن درجة استعمال اللغات في المغرب ليس متماثلا، فالدارجات تهيمن على السوق الشفوية، وتحقق توصالا بين المجموعات اللغوية المختلفة، فالعربية الفصيحة واللغة الفرنسية لا تستعملهما إلا أقلية من المثقفين والأمازيغية أمازيغيات وهي شتات لها مناطقها النافذة، وتأدياتها المختلفة التي تتفاهم مع بعضها البعض¹.

يلخص الدكتور صالح بلعيد الوضع اللغوي في ثلاث نقاط²:

➤ الأولى: اللغات ذات الانتشار الواسع: العاميات أو الدارجات العربية، وهي متنوعة، ولكنها

تحتكم إلى قواسم مشتركة.

1- صالح بلعيد، اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، مجلة اللغة، العربية، العدد التاسع، خريف 2003، المجلس الأعلى للغة العربية، ص:137.

2- المرجع نفسه، ص:137.

- الثانية: اللغات المحلية الأمازيغية بمختلف تأدياتها ولهجاتها.
- الثالثة: اللغات الكلاسيكية العربية الفصيحة واللغة الفرنسية.

وهذه الأنماط الواصفة للوضع اللغوي تجعل الطفل مزودا بنسق لغوي خليط عربية دارجة أو أمازيغية فإذا انتقل إلى الحضانة، فإنه يواجه بلغة فرنسية مخلوطة بعامية أو أمازيغية ثم ينتقل إلى المدرسة ليجد لغة جديدة وهي العربية الفصحى، وقد يوظف المعلم العامية في تلقين دروسه، وتراه يواجه الازدواجية أو الثلاثية مما قد يشكل له عقدة في نموه اللغوي والمعرفي والفكري، وربما يخلق له اضطرابات نفسية.

فوضعيتنا توسم بازدواجية لغوية حيث الأمازيغية تستعمل في مقام لا تستعمل فيه العربية الفصحى، وكذا الفرنسية¹. وقد أثبت الأكاديميون بعد دراسات معمقة أجروها أن الدارجات رغم كثرة استعمالها إلا أن توجيهها لا تأثير له في الوضع اللغوي كما هو الحال في اللغة الفرنسية، وهي اللغة الأجنبية، ولكن بحكم عوامل سوسيوثقافية والتعميم الفائق لها على حساب اللغة الرسمية والألسن الوطنية أضحت الفرنسية بذلك مستعملة، ولها أثر في المجتمع وتوسع بشكل دائم وخاصة في السنوات الأخيرة مما جعل العربية وهي لغة الهوية والانتماء والتواصل على مستوى الفرد والجماعة تعاني منها ومن الانفتاح والعولمة، وكذا حصل للأمازيغية ذبحت قربانا على هيكل القومية العربية، وهي اللغة الأصل في المغرب، فأصبحت لغة جهوية²، وهذا يفرض على القائمين على شؤون التربية والتعليم التفكير في تخطيط لغوي يعيد الاعتبار لتعددية لسانية تراكمية متوازنة ومتنوعة ومعززة في المدرسة وتنوع لغوي عربي/أمازيغي يحظى بالدعم على مستوى رسمي تخطيطا لغويا يسلم بأن الطفل المغربي في أية منطقة كانت، فهو إما أحادي اللغة وثنائي التادية: عربية دارجة + عربية فصحى. أو ثنائي اللغة: عربية دارجة، عربية فصحى + فرنسية أو ثنائي اللغة: أمازيغية + عربية دارجة (عربية فصحى) أو ثلاثي اللغة أمازيغية + عربية دارجة (عربية فصحى) + فرنسية، بل يقود هذا الواقع القائمين على شؤون التربية والتعليم إلى الوقوف على حقيقة الأمازيغية، وهي حقيقة تؤكد بأنهم متعددو اللغات بما فيهم الأميون لأن التعدد يعود للكلام دون المؤهلات اللغوية والخصائص الفكرية والازدواجية ثابتة مع الطفل قبل سن التمدرس بحكم السوق اللغوية التي يمكن أن نسميها بالسوق اللغوية الليبرالية³.

1- اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، ص: 137/138.

2- اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، ص: 140.

3- عبد السلام خلفي، اللغة الأم وسلطة المأسسة بحث في الوطنية اللغوية والثقافية في المغرب: 2000، ص: 17.

فاللغة عنصر من العناصر المهمة في البناء الاجتماعي للمجتمعات منذ الأزل وإلى غاية اليوم هي بمثابة المكون الأساسي في قيام العملية الاتصالية بين البشر، ويعد علم اللغة علما قائما بذاته حيث يراها كلود ليفي ستروس أنه العلم الوحيد الذي يسمو إلى المطالبة بأن يكون علما حقيقيا نظرا للأهمية التي يحتلها موضوع اللغة في حياة الإنسان والتشابك العلائقي بينها وبين باقي الأنساق التي يدور فيها المجتمع ككل فيقول: "يحتل علم اللغة مكانا مميزا في مجمل العلوم الاجتماعية التي ينتمي إليها بلا ريب فهو ليس علما اجتماعيا كالعلوم الأخرى، بل العلم الذي قام بأعظم الإنجازات، وتوصل إلى صياغة منهج وضعي، ومعرفة الوقائع الخاضعة إلى تحليله في وقت واحد، وهو الوحيد بلا ريب الذي يستطيع المطالبة باسم علم"¹ وتمثل اللغة في أي بلد جزءا من الثقافة التي تشكل سلسلة الترابطات القائمة على أساس الاتصال كضرورة أولية لقيام المجتمع خاصة وأن الإنسان لا يمكن له أن يعيش خارج نطاق المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد لاسيما وانه كما يعرف كائن اجتماعي " فالإنسان - كما يرى سايبير - لا يمكنه أن يعيش خارج مجتمع ما، وهو بذلك يستمد خيالاته الاجتماعية من هذا المجتمع الذي يعيش فيه، ومن ذلك بالطبع كل أنواع السلوك التي تعارف عليها المجتمع (...). واللغة من بين المظاهر الاجتماعية المختلفة عامل أساسي من عوامل الاتصال بين الناس"² ومنذ أن خلق الله الإنسان وهو يتواصل بينه وبين أقرانه فقد بحث عن سبل متعددة لذلك - وحتى ما يعرف بالمجتمعات البدائية - سعت دائما للوصول إلى خلق شفرة معينة ليتسنى لها التعبير عن تفكيرها وعمّا تريد أن تنقل من تفاصيل حياتها للغير، والأكد أن هناك علاقة جدلية بين اللغة والمجتمع.

فالمجتمع هو الذي يخلق اللغة ولكن هذه الأخيرة بقيت موجودة بفضل وجود المجتمع الإنساني الذي من جهة أخرى لم يتنازل عن اللغة في كامل مراحل الإنسانية، واللغة تميز خصوصية المجتمعات لذا هي من بين عناصر الثقافة القومية التي تميز البلدان والأمم "فلا يمكن أن نتصور مجتمع بدون لغة واللغة من ناحية أخرى تدين بوجودها للمجتمع إذ أن حاجة الناس إلى الاتصال والتفاهم قد دفعتهم دفعا لإيجاد الوسيلة التي تحقق لهم وجودهم الاجتماعي."³ وكما ذكرنا سابقا فإن بين الثقافة واللغة علاقة وطيدة حيث يرى في هذا السياق كلود ليفي ستروس أنه "يمكن بحث اللغة كنتيجة من نتائج الثقافة: اللغة المستعملة في مجتمع ما تعبر عن ثقافة السكان العامة، ولكن اللغة بمعنى آخر قسم من الثقافة في نظر تايلر مجموعة معقدة تشتمل

1- كلود ليفي ستروس، تر. مصطفى صالح، الانتروبولوجيا البنوية منشورات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، دط، دون سنة، ص: 49.

2- محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، عالم الكتب، دط، مصر، دون سنة، ص: 16.

3- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، ص: 17.

على مجموعة من الأدوات والأنظمة العامة والمعتقدات والعادات واللغة بالطبع.¹، وهذا بديهي خاصة وأن الإنسان يستطيع أن يكسب الثقافة التي تجعله يتأقلم في المجتمع بفضل اللغة فالأطفال مثلا يمكنهم التواصل بعد قدرتهم على النطق بفضل اللغة فقط ومنها يستطيعون اكتساب الأعراف، التقاليد وكذا الدين وغيرها من مكونات المجتمع والتي يسعى الأفراد إلى توريثها للأجيال الصاعدة، وكما أن اللغة تسمح للفرد بالانفتاح على الآخر وعلى الثقافات الأخرى فلا مجال للتعارف والتواصل إلا باللغة فهي التي تنقل معرفة الأنا إلى الآخر وهو نقاش فلسفي سنطرق له بالتفصيل في طيات هذا المقال العلمي. وتتعدد وظائف اللغة اجتماعيا فبغض النظر عن اعتبار اللغة هي التي تعبر عن التفكير الإنساني فإن دورها يتعدى ذلك حيث "تستخدم في تحقيق الصلة الاجتماعية بين الناس في معظم الأحيان، ومع ذلك فإن استخدامها في المسائل الذهنية مظهر أيضا من مظاهر الصلة الاجتماعية على مستوى الفكر، لأن صلة الناس لا تتحقق بالأمر العادية فقط بل تتحقق كذلك على مستوى أرقى هو مستوى الأفكار الذهنية المجردة"². والملاحظ أن موضوع اللغة والتعدد اللغوي دائما ما يطرح للنقاش على كل المستويات الدولية والعالمية لا سيما في الآونة الأخيرة وخاصة مع بروز العولمة كشكل جديد يرى البعض أنه تهديد للهويات واللغات الوطنية والقومية للدول الضعيفة خاصة، والشيء الأكيد أن التعدد اللغوي في العالم هو أمر واقع حيث أحصت منظمة اليونسكو في دراساتها التي تقوم بها حول اللغات العالمية "على أن عدد اللغات المكتوبة تقدر بـ 500 لغة وأن عدد اللغات التي لها تراث أدبي يبلغ 200، ومن بينها 17 ينطق بكل واحد منها أكثر من 50 مليون نسمة... غير أن العدد الأوفر يوجد في إفريقيا حيث تقدر مختلف اللهجات بما لا يقل عن 2000، ويمكن علاوة على ذلك أن نجد في البلد الواحد عددا ضخما من اللغات المختلفة، فبلد مثل غانا بها 58 لغة."³، ولعل هذا التنوع اللغوي الكبير في الوطن الواحد قد يرجعه البعض إلى عدة أسباب تتداخل فيما بينها في حين يعتبر فنديري سان أنه لتكون اللغة في جماعة معينة لا بد من وجود اتفاق كغيرها من الاتفاقات والتي تشكل فيما بعد العرف، والعادات والتقاليد فيقول: "كان هناك عقد ضمني بين أفراد الجماعة الواحدة ليحافظوا على اللغة في الصورة التي توجهها القاعدة، وكثيرا ما ترجع هذه القاعدة إلى الاستعمال، ولكن الاستعمال غير التحكم بل هو ضده على خط مستقيم، لأن الاستعمال خاضع لمصلحة الجماعة، وهي هنا حاجتها إلى أن تكون مفهومة."⁴، ولعل هذا العقد هو ما جعل قيام لغة واحدة عالمية أمر مستحيل حيث أن اللغة لا تمثل فقط الأفراد بل ترمز لكل

1- الانترنتولوجيا البيئية، ص:90.

2- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، ص: 16.

3- مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، عالم المعرفة، دة الكويت: دون سنة، ص: 184.

4- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، ص: 25.

البناء الحضاري والنسق الذي نشأت فيه هذه اللغة و فشل مشروع الإسبرنتو يعود إلى صعوبة توحيد الجماعات المختلفة في الأساس "لقد مر قرن تقريبا وجمعية الإسبرنتو تواصل بلا كلل عملها في سبيل إقرار لغة عالمية واحدة وترجيح كفة المشروع الذي صاغه لاوار لويس زامنهوف".¹ ، ورغم أن هذا المشروع له العديد من المناصرين إلا أنه لم ينجح نظرا للفوارق الكبيرة التي تميز المجتمعات العالمية فكل لغة تواصل تواجهها رغم ما تسعى إليه المشروعات العالمية من تنميط ثقافي وفكري، اقتصادي وتربوي إلا أن القضاء على القوميات الصغيرة ليس بالشيء الهين؛ فكل مجتمع يسعى للحفاظ على وحدته من خلال اللغة أو اللغات التي تتعايش في المحيط الواحد للبلد والذي كان ومنذ القدم عامل تنمية وتعايش عكس ما تؤسس له الدعوات الطائفية أو الدعوات الشعبوية والمعروفة منذ القدم بأهدافها التخريبية للمجتمعات والتي تدعو إلى التمزق والتشرد وهو ما حدث أيضا في فترة الدولة العباسية حيث ظهرت فئة من الكتاب تنادي بما يعرف بالشعبوية بالإضافة لكلّ هذا فإن ما يعرف اليوم بصراع الحضارات في الأساس هو صراع على الاختلافات بين الحضارات فلطالما استطاعت الحضارات أن تتعايش فيما بينها بكل اختلافاتها غير أن الأطروحات الغربية اليوم تحاول بكل ما تستطيع أن تنفي الآخر الذي لا يتفق مع أطروحاتها الليبرالية أو يختلف عنها في المقومات الثقافية كاللغة مثلا وفي السياق السياق يقول صاحب أطروحة صراع الحضارات صويل هنتجتون "توزع الثقافات في العالم يعكس توزع القوة...وعبر التاريخ كان توسع حضارة ما يحدث دائما إبان ازدهار ثقافتها، وكان يتضمن دائما استخدام تلك القوة لنشر قيمها ومؤسساتها ممارستها والوصول بها إلى مجتمعات أخرى".² يؤكّد التاريخ من جهة أخرى حقيقة موثقة وهي أن التنوع في اللغات لا يعتبر عنصر تمزق اجتماعي بل على العكس من ذلك "وما ينبغي الإقرار به بأن اللغات المتداولة حتى وإن كانت متعددة فإنها ساعدت في أغلب الحالات على صيانة ونقل الثقافات الوطنية".³، وتسعى المجتمعات إلى الانفتاح أيضا من خلال اللغة ورغم أن "ثلاثة أرباع سكان المعمورة لا يتكلمون أي واحدة من اللغات الرئيسية الأوربية الأصل والتي تعد الآن لغات دولية... كذلك فإن 60 في المائة تقريبا من الدراسات العلمية تنتشر باللغة الإنجليزية، وهي في الواقع اللغة الأم لعدد من الأفراد لا يتجاوز 10 بالمائة من مجموع سكان المعمورة"⁴، ما يحيلنا إلى تدارك الواقع والذي يتم ترتيبه وفقا لمقاييس التطور العلمي والحضاري والتكنولوجي أي أن الصراع على أوجه بين اللغات التي تمثل الدول القوية واللغات التي ترمز لقوميات وطنية في أغلب الأحيان

1- النظام الاعلامي الجديد، ص: 183.

2- غسان عبد الخالق، الثقافة والحياة العربية المعاصرة، مجلة التسامح وزارة، الأوقاف والشؤون الدينية، عمان، عدد1، سنة2003، ص:240.

3- النظام الاعلامي الجديد، ص:184/185.

4- المرجع نفسه، ص: 185.

هي لدول ضعيفة اقتصاديا ومتخلفة علميا، وإن انتشار اللغة لا يقاس بعدد المتكلمين بها في العالم بل من ناحية انتشارها في العالم بفضل التقنيات الحديثة والتي في الغالب منجزة من الدول المتطورة ومنه لتعلم أو لتدراك التكنولوجيا هذه لا بد من إتقان اللغة الأساسية الشيء الذي يؤدي إلى تهديد القوميات واللغات العالمية الأخرى.

وإذا ما ربطنا انتشار اللغة كما قلنا سابقا بانتشارها في العالم عن طريق الوسائل والتقنيات الحديثة وليس بعدد متكلميها فإن الأمازيغية باعتبارها لغة أصلية بالمغرب لم تنتشر لأنها مازلت حكرا فقط على متكلميها، رغم أن الأمازيغية من حيث هي لغة وثقافة وتراث هي جزء لا يتجزأ من مركبات الشخصية الوطنية التاريخية، وهذا شرط أساسي لتحقيق التنمية البشرية التي تراعي الفرد ومتطلباته، وعليه يتعين أن تستفيد هذه اللغة بكامل الاهتمام وتكون محلا للترقية والإثراء في إطار تامين الثقافة الوطنية¹ وإن الذي يرى غير هذا الرأي ، يكون إما جاهلا بوضع تاريخ المغرب أو تنقصه الكفاءة في التسيير، فراح يبحث عن الصيد في المياه العكرة لتغطية ضعفه؛ وذلك بمحاولة زرع التفرقة والتمييز بين أبناء الشعب الواحد بإيهامه أن نهوض اللغة الأم واحتضان أهلها لها، يؤدي إلى تصدع وحدة الأمة المغربية وانقسامها على نفسها. إن هذه اللغة كانت رديحا من الزمن شبه مغمورة والحديث عنها يعد من الطابوهات، وقد اعتبرت لهجة محلية، في حين إنها ممتدة الجذور في تاريخ المغرب، وأن ثمة نسبة محترمة من المغاربة يتكلمونها شرقا وغربا شمالا وجنوبا، والحقيقة أن لا مبرر على منع قوم من تعلم لغته التي تعد من مركبات شخصيته وليس بصحيح ما قدم من مبررات حول إبعاد الأمازيغية عن الساحة الثقافية المغربية بحجة أن إحياءها يمس بالوحدة الوطنية، إن الوحدة الوطنية للشعب المغربي قد تهيكلت منذ فجر التاريخ وكان دوما متحدا متلاحما كلما أقدم عليه الغزاة. فدماء المغرب قد امتزجت في ميادين المعارك ضد الغزاة وبالمصاهرة عن طريق الزواج، والاتحاد والوحدة والتلاحم وحب الوطن إنما تزداد بإقرار العدالة بين المواطنين واحترام هويتهم ومركبات شخصيتهم. وليس بالدسائس والمؤامرات والافتراءات على التاريخ. إن التعريب في المغرب لم يحقق كلّ مبتغاه لأن القائمين به بنوه على أساس نظرة عدائية للفرنسية، فأدى ذلك إلى إنشاء عداوة بين المتعلمين باللغة العربية وإخوانهم باللغة الفرنسية، ونحن ننادي بالألا يتكرر هذا السيناريو مع لغتنا الأمازيغية التي لا تكتمل شخصية المغربي إلا بتعلمها وإتقانها.

1- محمد عمارة، تحديات لها تاريخ، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، القاهرة، 1982، ص 250.

والمغرب يعيش كمعظم دول العالم بين لغتين وطنيتين، ولهجات محلية، ولغات أجنبية هيمنتها في ازدياد؛ بازدياد حاجياتنا للمواد المستوردة كوننا دولة مستوردة أكثر منها مصدرة لأن المواد المستوردة تستورد بلغة الدولة القائمة عليها، وفي مثل هذا الوضع الموسوم بالتعدد اللغوي تعمل الدول على رسم سياستها اللغوية، انطلاقاً من تخطيط هادف إلى تجسيد التعايش وتحقيق الأمن اللغوي والتنمية الاجتماعية.

ونجد هذا التخطيط للغات المتعايشة على أرض الوطن آلية فاعلة في تنمية المجتمعات المتطورة علمياً واقتصادياً، والمغرب يمكنه تحقيق تنمية اجتماعية انطلاقاً من إيجاد حلول تحقق الأمن اللغوي، وتحقيق التعايش السلمي بين اللغات الوطنية، بدل ممارسة سياسة الإقصاء لفرض لغة دون غيرها.

وتعتبر الشمولية مبدأً من مبادئ التخطيط اللغوي، ومن خلالها يمكن تعميم التخطيط على كل اللغات الوطنية، وإعطائها منزلتها في المجتمع، وهو ما يعمل على تمتين التوحد الاجتماعي في ظل التعدد والاختلاف، كما يسمح بمساهمة المجتمع على اختلافه، في تحقيق التنمية الاجتماعية، إذ تتعايش المجتمعات في أوطانها كلا موحداً من خلال مقومات الهوية، والتي هي اللغة والدين والوطن، لكن هذه المقومات قد تتفاوت بحسب طبيعة المجتمعات، إلا أن الوطنية تظل وتبقى الصفة القارة بين أفرادها، ويضاف إلى الوطنية التي تجسد فكرة الانتماء، اللغة التي تعتبر في المجتمع حاملة فكره ومعبرة عن انتمائه ودعامه من دعائم هويته "وإن وجود دعائم التوحد بشكل واسع وقوي بين جماعة ما ليجب ما يسمى باللغة الوطنية"¹ لكن تعدد هذه اللغات الوطنية قد يطرح إشكالات عدة، على مستوى الوطن الذي تتربع على أرضه عدة لغات وطنية، كإشكالية أي منها قد تكون اللغة الرسمية للبلاد؟ أو أي منها الأجدر بالتعليم من بين هذه اللغات؟ أو عدة إشكالات أخرى؟" وفي مثل هذه الأوضاع الموسومة بالتعدد اللغوي، تجد الدول أحيانا نفسها مجبرة على ترقية هذه اللغة أو تلك، المهيمن عليها أو على العكس، أو سحب منزلة بعينها من هذه اللغة أو تلك وهي المنزلة التي ظلت تحظى بها أو كذلك السعي إلى احترام التوازن بين جميع اللغات؛ أي باختصار تسيير منزلة ووظائف اللغات المتعايشة"² وهذا ما يسمى بالتدخل اللغوي، وهو في أصله يجب أن ينطلق من عمل منهجي علمي يضع اللغات حسب الأولوية والأهمية بالنسبة للمجتمع؛ بمعنى الانطلاق في التدخل من التخطيط اللغوي الذي هو عبارة عن "عمل منهجي، ينظم مجموعة من الجهود المقصودة المصممة بصورة منسقة لإحداث تغيير في النظام اللغوي، أو الاستعمال اللغوي، ويقصد بذلك إلى حل مشكلة لغوية قائمة

1- ماريو باي، أسس علم اللغة، تر. أحمد مختار عمر، ط 8، القاهرة، 1998، عالم الكتب، ص: 68.

2- لويس جان كالفي، السياسات اللغوية، تر. محمد بجاتن، ط 1، الجزائر، 2009، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص: 97.

باستقصاء البدائل لحلها¹ وهنا إن مس هذا التدخل نظام اللغات، فهو تدخل في المتن، وهو يسعى إلى ترقية لغة بعينها من خلال البحث في كل ما من شأنه أن يجعلها لغة معبرة عن مقتضيات العصر، كطرق التوليد والاشتقاق والنحت والقياس، وإن مس هذا التدخل استعمال اللغات فهو تدخل في المنزلة، وهو تخطيط يسعى إلى تحقيق التعايش اللغوي في الأوساط الاجتماعية المتعددة اللغات، من خلال ترتيبها حسب وظائفها في المجتمع.

وقد يطرح هذا التدخل في اللغات، التساؤل حول أهمية هذا التدخل أو التخطيط للغة في المجتمع باعتبار أن اللغة ليست إلا وسيلة تواصل، ولكن الحقيقة أكثر من ذلك فاللغة في المجتمع²:

- ✓ مصدر من مصادر الدخل القومي، ومقوم الدولة.
- ✓ حق طبيعي للأفراد.
- ✓ مشكل يعيق تقدم الأمة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وبما أن المغرب ليس بعيدا عن هذا التعدد اللغوي، الذي تعيشه أغلب الدول فإن التخطيط اللغوي الذي سنه الدارسون لخدمة اللغات بمجتمعاتها والمجتمعات بلغاتها، يجب أن ينطلق من تخطيط هادف إلى تنمية المجتمع بلغاته واللغات بمجتمعها، تجسيدا للتعايش وتحقيقا لتنمية فكرية واجتماعية واقتصادية للبلاد، من خلال تحقيق أمن لغوي للغات المتعايشة في الوطن.

فالمغرب تتربع على أرضه أربع لغات؛ منها الوطنية، ومنها الأجنبية، على النحو الآتي:

- ❖ لغة عربية: لغة دينية ووطنية ورسمية للبلاد، محيطها المؤسسات التعليمية والإعلامية، وهي لغة كتابية منبثقة عنها لهجات محلية شفاهية.
- ❖ لغة أمازيغية: لغة وطنية، محيطها المؤسسات التعليمية والإعلامية لكن بشكل محدود؛ حيث لا يتجاوز تدريسها بعضا من جامعات الوطن والمدارس، وهي لغة كتابية منبثقة عنها لهجات محلية شفاهية.
- ❖ لغة فرنسية: لغة أجنبية موروثه عن العهد الاستعماري، محيطها المؤسسات التعليمية وبعض العائلات الفرانكفونية.
- ❖ لغة انجليزية: لغة أجنبية فرضتها علينا العولمة، محيطها المؤسسات التعليمية.

1- نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ط 1، عمان: 1987، دار الفكر، ص:30.
2- صالح بلعيد، الأمازيغية في خطر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، دط، الجزائر، 2011، ص: 272.

وإن كلا من هذه اللغات لها وظيفتها في مجتمعنا المغربي، لكن وظائفها قد تنحصر شيئاً فشيئاً كل ما اتجهنا إلى البحث عن أي من هذه اللغات وظيفتها أكبر في مجتمعنا، لتتحدد من خلال وظائفها وطنية اللغة ورسميتها وعلميتها وعالميتها، على اعتبار أن هذه الرتب هي التي تصنّف اللغات حسب وظائفها، لكن لا يجب الانطلاق في تخطيطنا لأي منها بالإقصاء، فيما أنها لغات وظيفية في مجتمعنا فإن التخطيط يجب أن يشمل جميع اللغات المتواجدة على أرض الوطن طالما أنها تمارس فعلياً في مجتمعنا، أو لها دور فعال في تنمية مجتمعنا وللانطلاق في تجسيد هذا التخطيط، يجب الانطلاق مما يلي:

أولاً/ تبني لغة شاملة: لا يعني هذا إقصاء كل اللغات الوطنية أو الأجنبية، بل تتمثل الوحدة الوطنية في ظل التعدد والاختلاف، فقد تفرض طبيعة المجتمع في وطن ما التعدد اللغوي، وهذا ما يمثل تباعد المجتمع، إلا أن التعايش في هذا المجتمع، لا يمكنه أن يتأتى إلا من خلال لغة مشتركة "لا تكون معرفتها مقصورة على صفة قليلة فحسب بل تكون مستخدمة بوصفها الأداة الأكثر أهمية لتنظيم العلاقات السياسية والتجارية"¹. فتكون لغة علم واقتصاد وتجارة، وغيرها من ميادين الحياة الاجتماعية في الوطن، وأي اللغات الوطنية يكون حظها في الحياة الاجتماعية أو وظيفتها أكبر يكون لها الحظ في اعتلاء منصب اللغة الشاملة، غير أن هذا لا يعني إقصاء اللغات الأخرى؛ بل تبقى الوظيفة الاجتماعية للغات الوطنية، كما تبقى الوظيفة الأساسية للغات الأجنبية ولكن خدمة للغة الشاملة من خلال اعتماد الترجمة إليها من اللغات الوطنية والأجنبية.

وفي المغرب الوظائف التي تشغلها اللغة العربية في المجتمع المغربي هي من تخول لها أن تكون لغة شاملة، ومن ثم فإن جميع اللغات التي تتعايش على أرض الوطن سواء الوطنية أو لغات الانفتاح على العالم، يجب أن يكون نقل كل إبداع فكري أو بحث علمي، منها وإلى اللغة العربية؛ لأنه "من المحال أن تنقل الأمة كلها إلى العلم، لكن من الممكن أن تنقل العلم كله إلى الأمة بإتاحته لهم باللغة القومية، واستعمال العربية في كل المجالات لا يعني شلّ اللغات الأجنبية؛ بل الضرورة المعاصرة تتطلب ذلك"² لكن خدمة اللغة القومية، وليس لتوطينها مكان لغتنا. فهذا هو الأساس الذي قامت عليه الدول المتقدمة، حيث نجد جميعها قد تتبنى لغة شاملة ترمز إلى وحدة الوطن وتحقق تجانسه في ظل التعدد والاختلاف، بالرغم من تربع العديد من اللغات

1- فلوربان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر. أحمد عوض، عالم المعرفة، دط، الكويت: 2000، ص: 35.

2- الأمازيغية في خطر، ص: 185.

على أرضها، لتجسد الإنجليزية وحدة الولايات المتحدة الأمريكية، والفرنسية وحدة الشعب الفرنسي، والقشتالية وحدة الشعب الإسباني ... إلخ.

وفي المغرب نجد أن اللغة العربية بالرغم من اتخاذها اللغة الرسمية للبلاد، إلا أنها ظلت تعيش الصراع بينها وبين الفرنسية "فقد قُصر استخدام العربية على المجالات السياسية والدينية والأدبية، وعلى الإعلام والثقافة الجماهيرية وتعليم المواد الإنسانية والاجتماعية والقانونية، إضافة إلى القضاء والإدارات الاقتصادية أو التقنية، في حين استأثرت الفرنسية في تعليم التخصصات العلمية، وهو ما كرس نظرة تتمثل في أن اللغة الأجنبية (الفرنسية) لغة التفتح والمعاصرة والحداثة"¹ في الحقيقة أن الفرنسية على درجة علمية تخولها لأن تكون لغة علم؛ لكن في بلدها، أما في بلد ليست الفرنسية فيه لا وطنية ولا رسمية، فمحال أن نساير ركب التطور العلمي؛ لأننا نعمل على توطين لغة دخيلة، لا هي وطنية ولا هي رسمية فلا نحن استطعنا أن نتمكن من تعميمها ومسايرة ركب البحث العلمي الذي يعمل على تطوير البلاد، ولا نحن أعطينا للغتنا حَقَّها في الوطن كلغة شاملة وموحدة تقودنا للبحث عن سبل مسايرة البحث العلمي، ثم إنه لا وجود لأمة قد نهضت بلغات غيرها فلا أمريكا نهضت بغير الإنجليزية ولا إسرائيل بغير العبرية ولا فرنسا بغير الفرنسية "والقوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لهذه الدول التي ذكرنا، هي التي أصبحت تجبر الناس في العالم على تعلم لغاتها والتسابق نحو اكتسابها، ولذلك فإن قوة لغاتها من قوة اقتصادها وما تملكه من علوم وتقنيات رفيعة"² وعليه فإن التخطيط لجعل العربية، اللغة الرسمية والجامعة في البلاد يجب أن ينطلق من البحث في سبل تعميمها، وأما اللغات الأجنبية فيجب أن تكون وسيلة لا غاية، فأما اتخاذها وسيلة فلانفتاح على العالم والمعرفة العلمية، وأما الغاية فهي خدمة اللغة القومية والرسمية للبلاد، وقد يطرح هذا الهدف التساؤل عن كيفية تعميم وعلمنة اللغة العربية في هذا الوطن؟ ولكن التدابير والحلول كفيلة بذلك في انطلاقنا لتجسيدها من خلال ما يلي³:

- تبني التجارب التعريبية الناجحة في الأوطان العربية، كتجربة سوريا ومصر والسودان.
- تجنيد خريجي كليات اللغات الأجنبية واللغة العربية، للترجمة في شكل ثنائي لكل عمل، مع التشجيع المادي. "فمعلوم أن الترجمة الجدية واكبت تاريخيا كل نهضة فكرية وثقافية، بل إن الترجمة أداة

1- عبد اللطيف عبيد، المسألة اللغوية في المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية طرابلس، 2007، ع 2، ص: 19.

2- عبد العلي الودغيري، دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي، أعمال الندوة الوطنية حول التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، 2012 منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر: ص: 44.

3- حافظ إسماعيل علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، ط1، الرباط 2009، دار الأمان، ص: 104.

دائمة في كل الحضارات المتقدمة، ما عليك إلا أن تنظر إلى حجم الترجمة وتقارنه بمؤشرات تقدم الدول الأكثر ازدهارا لترجم، تجارب اليابان والإسبان والأمريكان والفرنسيين وإسرائيل إلخ حاضرة أمامنا".

● إنشاء هيئات ومؤسسات علمية للغة العربية، تسهر على تنظيم الترجمات العلمية حسب التخصصات وتعمل على توحيد المصطلحات، بجعل كل ولاية من ولايات الوطن مؤسسة لغوية؛ تكثيفا للجهود.

● العمل على نشر اللغة العربية في الأوساط الاجتماعية من خلال التعليم في جميع أطواره وجميع التخصصات، والوثائق الإدارية، واللافقات، و المنتجات المحلية.

● محاصرة اللغة الفرنسية وقصرها في التعليم كلغة أجنبية، وحضر كتابة الوثائق الرسمية بها.

وكل من هذه التدابير والحلول قد تصنع وإن كان على المدى البعيد، من اللغة العربية لغة العلم والمعرفة في هذا البلد، وتسير بنا نحو تنمية اجتماعية وفكرية وعلمية واقتصادية، أما تأخرنا في تجسيدها ما هو إلا عودة إلى الخلف لتوطين لغات أجنبية محل اللغات الوطنية والرسمية للبلاد، والتي لن يكون لها صدى في تنمية مجتمعنا.

ثانيا /تجسيد وطنية العربية والأمازيغية: يقترن مصطلح اللغة هنا بالوطن و"الوطن ذو مدلول واسع، فقد يراد به الوطن الصغير، وهي القرية التي تربي فيها الفرد بين عشيرته، وقد يراد به الوطن الكبير، وهو حدود الدولة التي ينتمي إليها الفرد"¹ لتدل بذلك اللغة الوطنية على اللغة التي يمارسها الفرد في تواصله الاجتماعي بين بني وطنه، وتتحدد وطنية اللغة في دولة ما إذا استوفت أحد الشروط التالية²:

- أن تستعمل من قبل أكثر من 25 % من السكان أو من قبل أكثر من مليون شخص.
- أن تكون لغة التعليم في 50% من المدارس الثانوية للبلد.

ومن خلال هذين المعيارين تجسدت وطنية كل من العربية والأمازيغية، لأن كلا منهما قد توفر على الشرط الأول، أما الشرط الثاني فقد كان حظ الأمازيغية من السياسة اللغوية للبلد، أقل من العربية التي تدرس في جميع الثانويات؛ حيث لا تزال الأمازيغية لم تتحقق شمولية تعليمها على كامل التراب الوطني.

وإن من حسن حظ المغرب أنها تتوفر على لغتين وطنيتين، بخلاف معظم الدول التي تتربع على أرضها العديد من اللغات، وتخطيطنا اللغوي لأي منهما كما يقول عبد الجليل مرتاض "لا يجب أن ينتظر تخطيطا

1- أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1981، ص:239.

2- السياسات اللغوية، ص:35.

لغويا يأتيه من الشرق أو الغرب أو أن ينساق وراء شعارات بيداغوجية وتربوية لم نجن منها حلولا، ولم تعد على تنميتها وثقافتنا بنجاعة ملموسة بالنسبة للنوع والكيف، نقول هذا ونحن واعون باليون الشاسع بين التخطيط اللغوي والتخطيط التربوي من حيث المحك العملي لكل منهما، فالشعوب المعتزة بتراتها وأصالتها تجعل لغتها في قمة وألوية أي تخطيط تربوي وعملي¹.

ذلك لأن دور اللغة الأم في التخطيط التربوي في أي بلد يأتي في المرتبة الأولى، لأنها الوسيلة الأولى لاكتساب المعارف، ثم تأتي المرتبة الثانية للغات الأجنبية التي تربط المجتمع بمصادر المعرفة التي قد لا تتوفر عليها لغته. وهكذا فإن أهمية اللغتين الوطنيتين في المغرب، تلزما الانطلاق من تخطيط هادف لتدريسهما معا طالما أنهما لغتان وظيفتان في مجتمعنا، وتحقيق التعايش بينهما، لا تكرسه فكرة فرض العربية على حساب الأمازيغية، أو الأمازيغية على حساب العربية، لأن في استبعادنا للغة وطنية ضمن سياسة التخطيط، هو استبعاد لعنصر آخر من محيطنا الاجتماعي، وهي بذلك تعتبر تقويضا لفكره، وحرمانا له من المساهمة الفاعلة في تنمية مجتمعه، بلغته التي تعبر عن هويته وفكره. وهنا على السياسة اللغوية أن تعطي كلا منهما حقه، طالما أن كلا منهما حق طبيعي لكل فرد في المجتمع، وعلى التخطيط أن يشملهما على حد سواء في كل ميادين الحياة الاجتماعية "الدولة، الأمة، المدرسة، الصحافة، التأليف المعاجم، المكتبة، فهي كافية بإحياء اللغة تدريجيا لا طفرة، بالتركيز على اللغات الوطنية من حيث مكانتها ووظيفتها وقيمتها في أهلها وطريقة تعليمها"² فهذه المجالات من الحياة الاجتماعية هي التي على التخطيط للغات الوطنية في المغرب أن ينطلق منها، بدل سياسة الإلغاء للغات لفرض لغة دون غيرها، لأنه ليس من العدل أن ترد لغة بلغة، أو أن تتجسد على مستوى التخطيط اللغوي المفاضلة أو الأحكام القيميية تجاه اللغات الوطنية طالما أنها ممارسة فعليا في مجتمعنا، وكل من العربية والأمازيغية يكون لهما الدور الفعال في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والفكرية للبلد، وما يسمح لهما بالقيام بوظيفتها وفاعليتها في المجتمع، هو التخطيط الذي يجب أن يشملهما في مجالات الحياة الاجتماعية التالية:

الدولة³: إن تجسيد وطنية كل من العربية والأمازيغية، يجب أن تنطلق من الأجهزة الإدارية للدولة باعتبار أن الإدارة هي همزة الوصل بينها وبين المجتمع وبما أن من له القرار على وعي تام بما تمثله اللغتان للمجتمع، فإن التخطيط اللغوي لكل من اللغتين يحتاج إلى سياسة تفنده وتعززه تحقيقا للأمن اللغوي والتعايش

1- التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، ص: 208.

2- الأمازيغية في خطر، ص: 271.

3- التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، ص: 44.

السلمي بين اللغتين، فالمغرب لا تتربع على أرضه سوى لغتين وطنيتين بخلاف الدول التي تتربع على أرضها العديد من اللغات، هذا ما يمكنها من تحقيق تعايش مستمر بين اللغتين من جهة، وخلق انسجام اجتماعي من جهة، وذلك بجعل اللغتين تقومان بوظيفتهما الإدارية داخل الدولة.

وإن اللغة العربية قد بدأت تأخذ نصيبها من الإدارة، إذ باعتبارها اللغة الرسمية فهي " الوحيدة في غرفتي البرلمان وفي القضاء، وبدرجة أقل في الإدارة العمومية فهي إما مرفقة بالفرنسية، وأحيانا بالفرنسية وحدها" والإدارة العمومية أقرب إلى المجتمع من أي جهاز إداري آخر، فهي أحوج إلى لغات مجتمعها لا إلى لغات غيرها. السياسة اللغوية للبلد أن تنطلق في توطين اللغتين العربية والأمازيغية من خلال كتابة الوثائق الإدارية باللغتين الوطنيتين، والتنازل عن اللغة الفرنسية؛ لتعوض اللغة العربية والأمازيغية الثنائية اللغوية بين الفرنسية والعربية عملا على توطين اللغات الوطنية بدل اللغات الأجنبية.

الأمة¹: إن تجسيد فكرة التعايش تفرضها المصلحة العامة مع طبيعة التعدد، فعلى اعتبار أن التعايش بمفهومه العام هو الاعتراف بالآخر، وفي مفهومه الخاص بالتعايش اللغوي هو الاعتراف بلغة الآخر بما يضمن وجود علاقة إيجابية معه لأن انتماءه للوطن يلزمنا الاعتراف به كفرد من مجتمعنا المدني تجسيدا للتعايش السلمي، وهنا لتجسيد هذا التعايش يجب أن تكون اللغتان الوطنيتان جنبا إلى جنب في جميع مرافق الحياة الاجتماعية للأمة لتشمل المستشفيات، المحلات التجارية اللافتات، وحتى كتابة المنتجات المحلية باللغتين الوطنيتين، وكل ما من شأنه أن يوطن ويساهم في نشر كل من العربية والأمازيغية.

المدرسة²: بما أن المدرسة والجامعة هي عماد الدولة فإن التخطيط للغات الوطنية يجب أن ينطلق منهما لأن اللغتين يعتبران في المجتمع بعد الأمومة اللغوية أداتين لاكتساب المعارف لدى المتعلم فيجب تعميم تعليمهما على جميع المؤسسات التعليمية وجميع الأطوار، لأن ما قد يكتبه العربي أو الأمازيغي من إبداع بلغته قد لا يتسنى له كتابته بلغة أجنبية عنه، وللانطلاق في رسم تخطيط لتدريسهما معا يجب الانطلاق مما يلي:

- إنشاء مؤسسات علمية تبحث في سبل تيسير تعليم اللغة العربية والأمازيغية وتعمل على حماية اللغتين وترقيتهما حسب متطلبات العصر.

¹- التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، ص: 44

²- المرجع نفسه، ص: 45

إخضاع كتابة اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية بحرف واحد، تيسيرا على المتعلم، وتحقيقا للتكامل بين اللغتين، إذ يعتبر كل منهما في المغرب إرث فما كتبتها بغير الحرف العربي إلا فصل بين ماضيها وحاضرها، وحينها نجد التصادم بين إرث مكتوب بلغة، وبين مستقبل مكتوب بلغة.

- تشجيع التأليف باللغتين على حد سواء.
- تشجيع خريجي أقسام اللغة العربية وأقسام اللغة والثقافة الأمازيغية على الترجمة بين اللغتين.

الصحافة¹: تعتبر الصحافة في شكلها المسموع والمكتوب والمرئي، منبرا من منابر الدولة، وهنا إمكانية تبليغ الرسالة المنشودة في المجتمع لا يمكنها أن تتم إلا بلغته، وهذا ما يساهم في نشر اللغة في حد ذاتها، وبخاصة الصحافة المكتوبة لأنها تمكن من ممارسة اللغة، وهنا على السياسة اللغوية أن تستهدف نشر لغاتها الوطنية من خلال تشجيع الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة على نشر كل من اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية، ومنع كل عمل صحفي بلغة أخرى دونها تمكينا للغات الوطنية في مجتمعهما.

المكتبة²: نجد المكتبة التي تساهم في نشر المعرفة العلمية، تتوزع في الوطن على مكاتب جامعية والتي لا يمكن للمجتمع من غير الطلبة الجامعيين اقتناءها وبعض مكاتب المساجد ومراكز الثقافة، والحقيقة أن المكتبة هي وعاء الأمة ومستودع فكرها، أو المرجع لاكتساب المعرفة العلمية، وأنه لا بد من العمل على نشرها في المجتمع، وتزويدها بأجهزة الحاسوب والإنترنت، للعمل على نشر المعرفة العلمية وتوطئتها باللغة الوطنية.

المؤسسات اللغوية³: يتمثل الهدف الأسمى للمؤسسات اللغوية، في العمل على نشر اللغة المستهدفة، من خلال البحث في كل ما من شأنه أن يساهم في نشرها وتحدد وظيفتها أكثر في تدخلها في المتن (نظام اللغة) وذلك قصد تطوير اللغة وترقيتها حسب متطلبات العصر.

ثالثا/ وضع اللغات الأجنبية لخدمة اللغة الوطنية: تحقّق الدول تنميتها الفكرية والعلمية والاقتصادية والسياسة والعسكرية وغيرها من ميادين الحياة الاجتماعية من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وذلك بنقل كل تجربة إنسانية إلى لغتها القومية، ثم العمل على تطويرها، لتساهم بعد تحقيق تنميتها في تنمية

1- التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، ص: 45

2- المرجع نفسه، ص: 45

3- المرجع نفسه، ص: 46

الحضارة العالمية، وهذا سبب عالمية اللغات الست الإنجليزية، والفرنسية والألمانية، والروسية والصينية، والعربية. وهذا الذي ينبغي على سياستنا اللغوية في المغرب أن تسير وفقه.

فبما أن تنمية مجتمعنا تحتاج إلى تجارب الدول، في مختلف العلوم الإنسانية والطبيعية، والتي كانت من حظ اللغات الأجنبية، فإن الاستفادة من تلك التجارب في مختلف العلوم، يقتضي تدريسها باللغة القومية قصد المساهمة في تنمية مجتمعنا أولاً، ثم المساهمة في بناء الحضارة العالمية.

وإن السياسة اللغوية في المغرب قد سطرت في منظومتنا التربوية لغتين أجنبيتين الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، وفي منظومتنا الجامعية عدة لغات، ولكنها جعلت منها غاية؛ فتدريس الفرنسية لأجل أن ننشئ من يتقن الفرنسية، وتدريس الإنجليزية لأجل أن ننشئ من يتقن الإنجليزية وتدريس غيرها من اللغات لأجل أن ننشئ من يتقنها، بدعوى الانفتاح على العالم، وهذا لا يعتبر حلاً للمشكلة؛ فلأن تدريسها لا يقتصر إلا على فئة معينة، نجد الفئات الأخرى معطلة عن المساهمة في تنمية المجتمع، كما يجعل كلا من اللغات الأجنبية التي قد نعلمها لأبناء الوطن، تعمل على محو آثار لغته القومية من جهة، وتجعل هيمنة اللغات الأجنبية في ازدياد، ليبقى البلد دوماً تابعاً للدولة صاحبة اللغة. وهذا ما يفرض وجوب قصر وظيفة اللغات الأجنبية في "ربطنا بالعالم الخارجي وثقافته وتجاربه، وتزويدنا بما نحتاج إليه من خبرة ومعرفة وإطلاع لمواكبة التطور العالمي في كل المجالات، بشرط أن تتم إعادة إنتاج هذه المعرفة وهذه الثقافة والتعبير عنها بلغتنا الرسمية ولهجاتنا الوطنية"¹.

وإن من شروط التنمية هي توطين المعرفة العلمية، وتوطين المعرفة العلمية هي صناعتها من الذات الوطنية واللغة القومية، لأن المعرفة العلمية التي يتم توطينها بلغات أجنبية "يتطلب استمرار استعمال اللغة والثقافة التي أنتجت تلك المعرفة ومعنى أن المعرفة أو التقنية يظل انتشارها محدوداً ومقصوراً على فئة معينة وبالتالي فإن هذا الأمر يحد بالطبع من نسبة المشاركة في التنمية، أي أنه يفرض على المجتمع، أن يعطّل جزءاً مهماً من طاقاته البشرية، التي يمكن أن يستفاد منها في بناء التنمية وتسريعها بفعل حاجز اللغة"² وعلى هذا الأساس يجب أن ينتقل تعليم اللغات الأجنبية في المغرب من كونه غاية، إلى جعله وسيلة لتوطين المعرفة العلمية باللغة القومية، انطلاقاً من التخطيط الآتي:

- اتخاذ اللغات الأجنبية وسيلة لا غاية، في اعتماد الترجمة منها وإلى اللغة العربية.

1- دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي، ص: 44.

2- المرجع نفسه، ص: 39.

- إنشاء كليات ومعاهد لمعظم اللغات العلمية والعالمية في كامل جامعات الوطن.
- زيادة عدد سنوات تعليم اللغات الأجنبية؛ حتى يتمكن متعلموها من إتقانها.
- تشجيع خريجي كليات ومعاهد اللغات الأجنبية على الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة القومية في شكل ثنائي بين خريجي معاهد اللغات الأجنبية وخريجي معاهد اللغة العربية.
- إنشاء مؤسسات علمية متخصصة في الترجمة.

لائحة المصادر والمراجع:

- أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط. الجزائر، 1981.
- حافظ إسماعيل علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، ط1، الرباط 2009، دار الأمان.

- صالح بلعيد، الأمازيغية في خطر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، دط، الجزائر، 2011.
- صالح بلعيد، اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، مجلة اللغة، العربية، العدد التاسع، خريف 2003، المجلس الأعلى للغة العربية.
- عبد السلام خلفي، اللغة الأم وسلطة المؤسسة بحث في الوطنية اللغوية والثقافية في المغرب: 2000.
- عبد العلي الودعيري، دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي، أعمال الندوة الوطنية حول التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، 2012 منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.
- عبد اللطيف عبيد، المسألة اللغوية في المغرب العربي، مجلة الجامعة المغربية طرابلس، 2007، ع 2.
- غسان عبد الخالق، الثقافة والحياة العربية المعاصرة، مجلة التسامح وزارة، الأوقاف والشؤون الدينية، عمان، عدد 1، سنة 2003.
- فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر. أحمد عوض، عالم المعرفة، دط. الكويت: 2000.
- كلود ليفي ستروس، تر. مصطفى صالح، الانتروبولوجيا البنوية منشورات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، دط، دون سنة.
- لويس جان كالفلي، السياسات اللغوية، تر. محمد يحياتن، ط 1، الجزائر، 2009 الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ماريو باي، أسس علم اللغة، تر. أحمد مختار عمر، ط 8، القاهرة، 1998، عالم الكتب.
- محمد عمارة، تحديات لها تاريخ، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، القاهرة، 1982.
- محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، عالم الكتب، دط، مصر: دون سنة.
- مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، عالم المعرفة، دط، الكويت: دون سنة.
- نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ط 1، عمان: 1987، دار الفكر.